

٢٧. ك تاب الإحدا

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
حكم الإحدا	أجمع المسلمون على أن الإحدا واجب على النساء الحرائر المسلمات في عدة الوفاة، إلا الحسن وحده. واختلفوا فيما سوى ذلك من الزوجات، فقال مالك: الإحدا على المسلمة والكتانية والصغيرة والكبيرة إلا الأمة. وقال الشافعي: لا إحدا على الكتانية، وقال أبو حنيفة: ليس على الصغيرة ولا على الكتانية إحدا.		
ما تمتنع الحادة منه؟	من الزينة الداعية للرجال إلى النساء.	(حديث أم سلمة زوج النبي عليه الصلاة والسلام أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينيها أفكتحلها فقال رسول الله ﷺ لا مرتين أو ثلاثا كل	

	ذلك يقول لها لا ثم قال إنما هي أربعة أشهر وعشرا وقد كانت إحداكن ترمى بالبعرة على رأس الحول) (حديث أم حبيبة سمعت رسول الله ﷺ يقول لا يحل لامرأة مؤمنة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشرا)		
--	---	--	--

٢٨. ك تاب البيوع

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
أنواع البيوع	عينا بعين أو عينا بشيء في الذمة أو ذمة بذمة. وكل واحد من هذه الثلاث إما نسيئة وإما ناجز. وكل واحد من هذه أيضًا إما ناجز من الطرفين وإما نسيئة من الطرفين، وإما ناجز من الطرف الواحد نسيئة من الطرف الآخر. فتكون أنواع البيوع تسعة.		
النهي الشرعي في البيوع	أربعة: أحدها تحريم عين المبيع، والثاني الربا، والثالث الغرر، والرابع الشروط التي تؤول إلى أحد هذين أو لمجموعهما.		
بيع النجاسات	تحريم.	(ثبت في الصحيحين حديث جابر قال قال رسول الله ﷺ: إن الله ورسوله حرما بيع الخمر	

		والميتة والخنزير والأصنام. فقليل يا رسول الله أرأيت شحوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويستصبح بها. فقال: لعن الله اليهود حرمت الشحوم عليهم فباعوها وأكلوا أثمانها. وقال في الخمر: إن الذي حرم شربها حرم بيعها).	
فمن رأى أن للفيل ناب جعله ميتة ومن رأى أنه قرن معكوس جعل حكمه حكم القرن. قلت: إنما حرم أكل الميتة لا استخدامها.		كالرجيع والزبل الذي يتخذ في البساتين فاختلف في بيعها في المذهب، فقليل بمنعها مطلقا، وقيل بإجازتها مطلقا، وقيل بإباحة الزبل ومنع العذرة، واختلفوا فيما يتخذ من أنياب الفيل لاختلفهم هل هو نجس أم لا؟	النجاسات التي تدعو الضرورة إلى استعمالها
سبب اختلافهم في الكلاب تعارض الأدلة.	(ثبت النهي الوارد عن ثمن الكلب عن النبي صلى الله عليه وسلم). (رواية مشهورة اقترن فيها بالنهي عن ثمن الكلب استثناء أثمان الكلاب المباحة الاتخاذ).	الشافعي: لا يجوز بيع الكلب أصلا، وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك، وفرق أصحاب مالك بين كلب الماشية والزرع المأذون في اتخاذها، وبين ما لا يجوز اتخاذها فاتفقوا على أن ما لا يجوز اتخاذها لا يجوز بيعه للانتفاع به وإمساكه. فأما من أراد للأكل فاختلفوا فيه: فمن أجاز أكله أجاز بيعه، ولكن الجمهور على إباحة ثمن	بيع الكلب والسنور

	السنور لأنه طاهر العين مباح المنافع.	(النهي عن ثمن السنور ثابت).	
بيع الزيت النجس وما حرم أكله	مالك: لا يجوز بيع الزيت النجس، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: يجوز إذا بين. وفي مذهب مالك جواز الاستصباح به وعمل الصابون مع تحريم بيعه، وأجاز ذلك الشافعي أيضا مع تحريم ثمنه.	(حديث جابر المتقدم أنه سمع رسول الله ﷺ عام الفتح يقول إن الله ورسوله حرما الخمر والميتة والخنزير).	عمدة من أجازته أنه إذا كان في الشيء أكثر من منفعة واحدة وحرّم منه واحدة من تلك المنافع أنه ليس يلزمه أن يحرم منه سائر المنافع.
بيع لبن الآدمية	مالك والشافعي يجوزانه، وأبو حنيفة لا يجوز.		عمدة من أجاز بيعه أنه لبن أبيح شربه فأبيح بيعه قياسا على لبن سائر الأنعام. وأبو حنيفة يرى أن تحليله إنما هو لمكان ضرورة الطفل إليه، وأنه في الأصل محرم.
السلف بالزيادة مقابل الانتظار	هو ربا الجاهلية الذي نهى عنه.	(... قوله في حجة الوداع: ألا وإن ربا الجاهلية موضوع وأول ربا أضعه ربا العباس ابن عبد المطلب ...).	
أنواع الربا في البيع	أجمعوا على أنه صنفان نسيئة وتفاضل إلا ما روي عن ابن عباس من إنكاره الربا في التفاضل	(ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: لا ربا إلا في النسيئة).	قلت: لابن القيم رأي أن تحريم ربا الفضل من باب سد الذريعة.
التفاضل والنساء	أجمع العلماء على أن التفاضل والنساء مما لا يجوز. وقال أهل الظاهر إنما يمتنع التفاضل والنساء	(حديث عبادة هو قال سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة الأمصار فإنهم اتفقوا على أنه	أهل الظاهر جعلوا النهي المتعلق بأعيان هذه الستة من باب الخاص أريد به الخاص، وأما الجمهور من فقهاء الأمصار فإنهم اتفقوا على أنه

من باب الخاص أريد به العام، واختلفوا في المعنى العام: فالعلة عند المالكية في الأربعة المنصوص عليها هي الطعم والادخار، وأما الحنفية فعمدتهم في اعتبار المكيل والموزون. والظاهرية ينفون استنباط العلة من الألفاظ أصلاً. قال ابن رشد: ويظهر من الشرع أن المقصود بتحريم الربا إنما هو لمكان الغبن الكثير الذي فيه وأن العدل في المعاملات إنما هو مقارنة التساوي. قلت: هذا ربط لأحكام الباب بمقصد العدل وهو الأصل.	والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين فمن زاد أو ازداد فقد أربى). (حديث عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: أذهب بالذهب ربا إلا هاء وهاء والبر بالبر ربا إلا هاء وهاء والتمر بالتمر ربا إلا هاء وهاء والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء).	في صنف صنف من هذه الأصناف الستة فقط وأن ما عداها لا يمتنع.	
رجح الشافعي حديث عمرو بن العاص، ورجح الحنفية حديث سمرة مع التأويل له لأن ظاهره يقتضي ألا يجوز الحيوان بالحيوان نسيئة اتفق الجنس أو اختلف. وأما مالك فعمدته في مراعاة منع النساء عند اتفاق الأغراض سد الذريعة، وذلك أنه لا فائدة في ذلك إلا أن يكون من باب سلف يجز نفعاً وهو يحرم.	(حديث عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ أمره أن يأخذ في قلائص الصدقة البعير بالبعيرين) (حديث الحسن عن سمرة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان).	عند مالك المطعومة لا يجوز فيها النساء إلا أن تكون إحداها حلوبة والأخرى أكلية لأنه اختلفت المنافع. أما أبو حنيفة فالمعتبر عنده اتفاق الصنف فلا يجوز عنده شاة بشاة ولا بشاتين. وأما الشافعي فكل ما لا يجوز التفاضل عنده في الصنف الواحد يجوز فيه النساء فيجوز شاة بشاتين نسيئة. وأما الحنفية فاحتجت بحديث الحسن على تأثير الجنس على الانفراد في النسيئة.	فيم يجوز التفاضل فيه؟

هل القمح والشعير صنف واحد؟	قال مالك والأوزاعي وحكاه مالك في الموطأ عن سعيد بن المسيب: نعم. وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا.	قوله ﷺ لا تبيعوا البر بالبر والشعير بالشعير إلا مثلاً بمثل (فجعلها صنفين) (مالك: النبي عليه الصلاة والسلام قال الطعام بالطعام مثلاً بمثل).
ما هو الصنف الواحد من اللحم؟	مالك: اللحوم ثلاثة أصناف فلحم ذوات الأربع ولحم الطير. وقال أبو حنيفة: كل واحد من هذه هو أنواع كثيرة والتفاضل فيه جائز إلا في النوع الواحد بعينه. وعمدة الشافعي قوله عليه الصلاة والسلام (الطعام بالطعام) فكلها لحم واحد عنده.	(قوله عليه الصلاة والسلام الطعام بالطعام مثلاً بمثل). كل طائفة تدعي أن وزان الاختلاف الذي بين الأشياء المنصوص عليها هو الاختلاف الذي تراه في اللحم.
بيع الدقيق بالحنطة	مالك: جوازه. الشافعي وأبو حنيفة: لا.	عند مالك الجواز إذا كان الاعتبار بالوزن. وأما أبو حنيفة فالمنع عنده في ذلك من قبل أن أحدهما مكيل والآخر موزون. ومالك يعتبر الكيل أو الوزن فيما جرت العادة أن يكال أو يوزن والعدد فيما لا يكال ولا يوزن.
ما تدخله الصنعة مما أصله منع الربا فيه مثل الخبز بالخبز	قال أبو حنيفة: لا بأس ببيع ذلك متفاضلاً ومتماثلاً؛ لأنه قد خرج بالصنعة عن الجنس الذي فيه الربا. وقال الشافعي: لا يجوز متماثلاً فضلاً عن متفاضل؛	سبب الخلاف: هل الصنعة تنقله من جنس الربويات أو ليس تنقله؟ وإن لم تنقله فهل تمكن المماثلة فيه أم لا تمكن؟ فقال أبو حنيفة تنقله وقال مالك والشافعي لا تنقله.

		لأنه قد غيرته الصنعة تغيرا جهلت به مقاديره التي تعتبر فيها المائلة.	
بيع الربوي الرطب بجنسه من اليباس مع وجود التماثل في القدر والتناجز	مالك والشافعي وغيرهما: لا يجوز بيع التمر بالرطب على حال. وقال أبو حنيفة يجوز ذلك.	(... مالك عن سعد بن أبي وقاص أنه قال سمعت رسول الله ﷺ يسأل عن شراء التمر بالرطب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أينقص الرطب إذا جف؟ فقالوا نعم فنهى عن ذلك).	من غلب ظواهر أحاديث الربويات رد هذا الحديث ومن جعل هذا الحديث أصلا بنفسه قال هو أمر زائد ومفسر لأحاديث الربويات. وقال مالك في تعليل الحكم في هذا الحديث: وكذلك كل رطب يباس من نوعه حرام يعني منع المائلة كالعجين بالدقيق واللحم اليباس بالرطب.
بيع الجيد بالرديء ومثله أن يبيع كيلين من التمر وثوب بثلاثة أكيال من التمر ودرهم	مالك والشافعي والليث: لا يجوز، وقال أبو حنيفة والكوفيون إن ذلك جائز.		سبب الخلاف هل ما يقابل العرض من الجنس الربوي ينبغي أن يكون مساويا له في القيمة أو يكفي في ذلك رضا البائع؟ فمن قال الاعتبار بمساواته في القيمة، قال: لا يجوز لمكان الجهل بذلك، وأما أبو حنيفة فيكتفي في ذلك بأن يرضى به المتبايعان.
بيع إنسان من إنسان سلعة بعشرة دنانير نقدا، ثم يشتريها منه بعشرين إلى أجل	كره ذلك مالك لأنه ذريعة إلى قصد بيع الذهب. وأما الشافعي فهذا عنده كله جائز لأنه شراء مستأنف، وقال: وحمل الناس على التهم لا يجوز.		

ضع وتعجل (أن يتعجل الرجل في دينه المؤجل عرضاً يأخذه وإن كانت قيمته أقل من دينه)	أجازته ابن عباس من الصحابة وزفر من فقهاء الأمصار، ومنعه جماعة منهم ابن عمر من الصحابة ومالك وأبو حنيفة والثوري وجماعة من فقهاء الأمصار، واختلف قول الشافعي في ذلك.	(عن ابن عباس أن النبي ﷺ لما أمر بإخراج بني النضير جاءه ناس منهم فقالوا يا نبي الله إنك أمرت بإخراجنا ولنا على الناس ديون لم تحل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ضعوا وتعجلوا).	سبب الخلاف معارضة قياس الشبه لهذا الحديث، ووجه شبهه بها أنه جعل للزمان مقدارا من الثمن.
بيع الطعام قبل قبضه	العلماء مجمعون على منع ذلك.	(حديث مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه). (حديث حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله إني أشتري بيوعا فما يحل لي منها وما يحرم فقال يا ابن أخي إذا اشتريت بيعا فلا تبعه حتى تقبضه).	قلت: هذا شائع في عرف التجارة اليوم، ولا ربا ولا غبن ولا ضرر فيه.
الاستفادات التي يشترط في بيعها القبض من التي لا يشترط	أما ما كان بيعا وبعوض فلا خلاف في اشتراط القبض فيه، وأما ما كان ما كان خالصا للرفق: أعني القرض فالقبض ليس شرطا، أعني أنه يجوز للرجل أن يبيع القرض قبل أن يقبضه، وأما العقود التي تتردد بين قصد الرفق والمغابنة	(مرسل سعيد بن المسيب ... أن رسول الله ﷺ قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه إلا ما كان من شركة أو تولية أو إقالة).	

		وهي التولية والشركة والإقالة فذلك جائز قبل القبض وبعده. وقال أبو حنيفة والشافعي: لا تجوز الشركة ولا التولية قبل القبض وتجاوز الإقالة عندهما لأنها قبل القبض فسخ بيع لا بيع.	
قال ابن رشد: وهذا الباب كله إنما حرم في الشرع لمكان الغبن الذي يكون طوعاً وعن علم.	قلت: وهو ربط جيد بالمقاصد الشرعية، وإذن يتغير الحكم إن ضُمن عدم الغبن عرفاً.	إجماع العلماء على منع بيع الرجل شيئاً لا يملكه.	بيع الرجل شيئاً لا يملكه وهو المسمى عينة
قلت: ويقاس عليها أمثالها مما يجد من بيع تتناقض مع العدل والأمانة.	(...) بيع الملامسة فكانت صورته في الجاهلية أن يلمس الرجل الثوب ولا ينشره أو يبتاعه ليلاً ولا يعلم ما فيه وهذا مجمع الجاهل بالصفة وأما بيع المنابذة فكان أن ينبذ كل واحد من المتبايعين إلى صاحبه الثوب أن يعين أن هذا بهذا بل كانوا يجعلون ذلك راجعاً إلى الاتفاق وأما بيع الحصاة فكانت صورته عندهم أن يقول المشتري أي ثوب وقعت عليه الحصاة التي أرمي بها	نفيه عليه السلام عن بيع جبل الحبلية، ومنها نفيه عن بيع ما لم أصحهما، وعن بيع الثمار حتى تزهى، وعن بيع الملامسة والمنابذة، وعن بيع الحصاة ومنها نفيه عن المعاومة وعن بيعتين في بيعة وعن بيع وشرط وعن بيع وسلف وعن بيع السنبل حتى يبيض والعنب حتى يسود، ونفيه عن المضامين والملاقيح فهذه كلها بيع جاهلية متفق على تحريمها	البيع المحرم حسب المنطوق به في الشرع

	من تلك الأوجه التي ذكرناها. فهو لي وقيل أيضًا إنهم كانوا يقولون إذا وقعت الحصاة من يدي فقد وجب البيع وهذا قمار وأما بيع حبل الحبله قيل إنما هو بيع جنين الناقة والمضامين هي ما في بطون الحوامل والملاقيح ما في ظهور الفحول وأما بيع الثمار فإنه ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه نهى عن بيعها حتى يبدو صلاحها وحتى تزهى إلا ما روي عن عمر بن الخطاب وابن الزبير أنهما كانا يجيزان بيع الثمار سنين وما روي عن زيد بن ثابت قال كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار قبل أن يبدو صلاحها (قوله عليه الصلاة والسلام أرأيت إن منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه).	
	نص الشافعي على أنه لا يجوز لأن الثمن في كليهما يكون مجهولا.	أبيحك هذه الدار بكذا على أن تبيعني هذا الغلام بكذا (بيعتين في بيعه)

بيع الغائب	الشافعي: لا يجوز. وقال مالك: يجوز بيع الغائب على الصفة إذا كانت غيبته مما يؤمن أن تتغير فيه قبل القبض صفته. وقال أبو حنيفة: يجوز بيع العين الغائبة من غير صفة ثم له إذا رآها الخيار فإن شاء أنفذ البيع وإن شاء رده.	(...) عن ابن المسيب أنه قال قال أصحاب النبي ﷺ وددنا أن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف تبايعا حتى نعلم أيهما أعظم جدًّا في التجارة فاشترى عبد الرحمن من عثمان بن عفان فرسا بأرض له أخرى بأربعين ألفا أو أربعة آلاف).	سبب الخلاف هل نقصان العلم المتعلق بالصفة عن العلم المتعلق بالحس هو جهل مؤثر في بيع الشيء فيكون من الغرر الكثير أم ليس بمؤثر وأنه من الغرر اليسير المعفو عنه؟ واحتج أبو حنيفة بما روي عن ابن المسيب وفيه بيع الغائب مطلقا.
بيع السمك في الغدير	قال أبو حنيفة يجوز، ومنعه مالك والشافعي	(حديث شهر بن حوشب عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ نهى عن شراء العبد الأبق وعن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع وعن شراء ما في ضروعها وعن شراء الغنائم حتى تقسم).	قلت: السنة هنا هي منع الغرر لا أشكال هذه المعاملات، فيحدث هذا اليوم في مزارع السمك دون غرر معتبر.
الاشتراط مع البيع	البيع فاسد عند الشافعي وأبو حنيفة. وقال قوم البيع جائز: ابن أبي شبرمة وابن أبي ليلى. وقال أحمد البيع جائز مع شرط واحد وأما مع شرطين فلا. وقرق قوم بين شرط بعد انقضاء الملك فلا يجوز وشرط يقع في مدة الملك، وهذا إما أن يشترط في المبيع منفعة لنفسه فذلك جائز على	(حديث جابر قال ابتاع مني رسول الله ﷺ بعيرا وشرط ظهره إلى المدينة وهذا الحديث في الصحيح. (حديث بريرة أن رسول الله ﷺ قال كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ولو كان مائة شرط) والحديث متفق على صحته.	فاختلف العلماء لتعارض هذه الأحاديث. قلت: لابن عابدين في رسالة "العرف" ربط حسن لهذا النهي (عن بيع وشرط) بالعرف.

	حديث جابر وإما أن يشترط منعا من تصرف خاص أو عام فذلك لا يجوز، وإما أن يشترط معنى من معافي البر جاز. (حديث جابر قال نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة والمعاومة والثنيا ورخص في العرايا...) وهو أيضا في الصحيح. روي عن أبي حنيفة أنه روى أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع وشرط. حديث عمرو بن العاص خرج أبو داود قال قال رسول الله ﷺ لا يحل سلف وبيع ولا يجوز شرطان في بيع ولا ربح ما لم تضمن ولا بيع ما ليس هو عندك.		
وأما نهيه عن تلقي الركبان للبيع فرأى مالك أن المقصود بذلك أهل الأسواق لئلا ينفرد المتلقي برخص السلعة دون أهل الأسواق هذا إذا كان المتلقي قريبا فإن كان بعيدا فلا بأس به. وأما الشافعي فقال: إن المقصود بالنهي إنما هو لأجل البائع لئلا يغبنه المتلقي لأن البائع يجهل سعر البلد. وأما نهيه ﷺ عن بيع الحاضر للباد فقال قوم: لا يبيع أهل الحضر لأهل البادية	(ثبت نهيه ﷺ عن أن يبيع الرجل على بيع أخيه وعن أن يسوم أحد على سوم أخيه، ونهيه عن تلقي الركبان، ونهيه عن أن يبيع حاضر لباد، ونهيه عن النجش...)	مالك: إذا ركن البائع فيها إلى السائم، وهو مثل تفسير أبي حنيفة هذا الحديث. الثوري: معنى لا يبيع بعضكم على بيع بعض ألا يطرأ رجل آخر على المتبايعين فيقول عندي خير من هذه السلعة. وقال الشافعي معنى ذلك إذا تم البيع	البيع المنهي عنها من أجل الضرر أو الغبن

		باللسان ولم يفترقا. وفقهاء الأمصار على أن هذا البيع يكره، وإن وقع مضى، وقال داود: إن وقع فسخ. واختلفوا في دخول الذمي في النهي.	
وبه قال الشافعي والأوزاعي وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا بأس أن يبيع الحاضر للبادي ويخبره بالسعر لأنه من باب غبن البدوي لأنه يرد والسعر مجهول عنده. قلت: هذا كله نوط للأحكام بمقاصدها، وهو وجيه!			
سبب الخلاف هل يتضمن النهي فساد المنهي؟	(...) نهيه عليه الصلاة والسلام عن النجش).	اتفق العلماء على منع ذلك، واختلفوا إذا وقع هذا البيع، فقال أهل الظاهر: هو فاسد، وقال مالك: هو كالعيب والمشتري بالخيار إن شاء رد وإن شاء أمسك، وقال أبو حنيفة والشافعي: وإن وقع أتم وجاز البيع.	النجش هو أن يزيد أحد في سلعة وليس في نفسه شراؤها يريد بذلك أن ينفع البائع ويضر المشتري
حلوا المطلق في هذين الحديثين على المقيد وذلك أنه نهى عن بيع الماء مطلقاً، ثم نهى عن منع فضل الماء فحملوا المطلق في هذا الحديث على المقيد وقالوا: الفضل هو الممنوع في الحديثين. قلت: سياسة واقتصاد.	(...) قال أبو بكر بن المنذر: ثبت أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء ونهى عن بيع فضل الماء ليمنع به الكل).	حمله جماعة على عمومته فقالوا: لا يحل بيع الماء بحال. وبعضهم خصص فقال قوم: معنى ذلك أن البئر يكون بين الشريكين يسقي هذا يوماً وهذا يوماً فيروي زرع أحدهما في بعض يومه ولا يروي في اليوم الذي لشريكه زرعه فيجب عليه أن لا يمنع شريكه من الماء بقية ذلك اليوم. وأما مالك فأصل	النهي عن بيع الماء

		مذهبه أن الماء لصاحب الأرض له بيعه ومنعه إلا أن يرد عليه قوم لا ثمن معهم ويخاف عليهم الهلاك.	
سبب الخلاف: هل النهي الوارد لسبب من خارج يقتضي فساد المنهي عنه أم لا يقتضيه؟		اختلفوا في حكمه إذا وقع هل يفسخ أم لا يفسخ: عند مالك أنه يفسخ على من تجب عليه الجمعة، وأما أهل الظاهر فتقتضي أصولهم أن يفسخ على كل بائع، وعند الشافعي وأبي حنيفة لا يفسخ.	منع البيع والإمام على المنبر
فيحتمل أن تلحق بالبيع لأن فيها المعنى الذي في البيع من الشغل به عن السعي إلى الجمعة ويحتمل ألا يلحق به لأنها تقع في هذا الوقت نادرا بخلاف البيع		اختلاف.	سائر العقود والصلوات وقت الجمعة
قلت: البيع والشراء الآن على شبكة الاتصال ليس فيه (قول)، ويصح عرفاً لأن العبرة بالتراضي لا بالأشكال المأثورة في البيع والشراء.		الصيغة الماضية عند مالك وعند الشافعي أنه يقع البيع بالألفاظ الصريحة وبالكنائية ولا يكفي عند الشافعي المعاطاة دون قول.	ألفاظ البيع والشراء
الذي اعتمد عليه مالك رحمه الله في رد العمل به أنه ليس عمل أهل المدينة عليه. قالوا	(...) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: المتبايعان كل واحد	مالك وأبو حنيفة وأصحابهما: إن البيع يلزم في المجلس بالقول وإن لم	هل يلزم أن يفترق المجلس

	يفترقا. وقال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود وابن عمر من الصحابة رضي الله عنهم: البيع لازم بالافتراق من المجلس وأنهما مهما لم يفترقا فليس يلزم البيع ولا ينعقد.	منهما بالخيار على صاحبه ما لم يفترقا إلا بيع الخيار)	وفيه تأويلان أحدهما أن المتبايعين في الحديث المذكور هما المتساومان اللذان لم ينفذ بينهما البيع وأما التأويل الآخر فقالوا إن التفرق هاهنا إنما هو كناية عن الافتراق بالقول لا التفرق بالأبدان. قلت: وله تأويل آخر أن هذا ليس حكما شرعيا وإنما يخضع للعرف، ولعل هذا ما قصده هو عليه الصلاة والسلام.
ركن العاقلين	أن يكونا مالكين تامي الملك أو وكيلين تامي الوكالة بالعين وأن يكونا مع هذا غير محجور عليهما أو على أحدهما إما لحق أنفسهما كالسفيه عند من يرى التحجير عليه أو لحق الغير كالعبد إلا أن يكون العبد مأذونا له في التجارة.		
بيع الفضولي	اختلفوا هل ينعقد أم لا، وصورته أن يبيع الرجل مال غيره بشرط إن رضي به صاحب المال أمضى البيع وإن لم يرض فسخ. منعه الشافعي في البيع والشراء، وأجازه مالك في الوجهين وفرق أبو	(روي أن النبي ﷺ دفع إلى عروة البارقي دينارا وقال اشتر لنا من هذا الجلب شاة قال فاشترت شاتين بدينار وبعث إحدى الشاتين بدينار وجئت بالشاة والدينار فقلت يا رسول الله هذه شاتكم وديناركم فقال	المالكية قالوا: الدليل على ذلك أن النهي إنما ورد في حكيم بن حزام وقضيته مشهورة، وذلك أنه كان يبيع لنفسه ما ليس عنده. وسبب الخلاف المسألة المشهورة هل إذا ورد النهي على سبب حمل على سببه أو يعم.

	حنيفة فقال: يجوز في البيع ولا يجوز في الشراء. وعمدة الشافعي النهي الوارد عن بيع الرجل ما ليس عنده.	اللهم بارك له في صفقته). (... والنهي الوارد عن بيع الرجل ما ليس عنده).	
العيوب التي لها تأثير في العقد	ما نقص عن الخلقة الطبيعية أو عن الخلق الشرعي نقصانا له تأثير في ثمن المبيع.	ذلك يختلف بحسب اختلاف الأزمان والعوائد والأشخاص ولهذا وقع الخلاف بين الفقهاء في ذلك . قلت: هذا تعليق قيم! وربط جيد لاختلاف الفقهاء باختلاف عاداتهم وأزمانهم.	
التصرية	عند مالك و الشافعي عيب وهو حقن اللبن في الثدي أياما حتى يوهم ذلك أن الحيوان ذو لبن غزير.	(حديث المصرة المشهور وهو قوله صلى الله عليه وسلم: لا تصروا الإبل والبقر فمن فعل ذلك فهو بخير النظرين إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعا من تمر).	قال أبو حنيفة وأصحابه: حديث المصرة يجب أن لا يوجب عملا لمفارقة الأصول فهو معارض لقوله عليه الصلاة والسلام (الخراج بالضمان) وهو أصل متفق عليه، ومنها أن فيه معارضة منع بيع طعام بطعام نسيئة، ومنها بيع الطعام المجهول أي الجزاف بالمكيل المعلوم لأن اللبن الذي دلس به غير معلوم. قال ابن رشد: ولكن الواجب أن يستثنى هذا من هذه الأصول كلها لموضع صحة الحديث. قلت: الحديث يحقق العدل وهو مقصد الحكم.
العهد (أن كل	انفرد مالك بالقول	عمدة مالك رحمه الله في العهدة	

عيب حدث عند المشتري فهو من البائع	بالعهدة دون سائر فقهاء الأمصار وسلفه في ذلك أهل المدينة الفقهاء السبعة وغيرهم. وأما سائر فقهاء الأمصار فلم يصح عندهم في العهدة أثر.	وحجته التي عول عليها هي عمل أهل المدينة. قلت: تعتبر الأعراف أيًا كانت في هذه المسألة.
طرو نقصان	الشافعي وأبو حنيفة: ليس له أن يرجع إلا بقيمة العيب فقط. مالك: المشتري بالخيار بين أن يمسك ويضع عنه البائع من الثمن قدر العيب أو يردّه على البائع. ابن حزم: له أن يرد ولا شيء عليه	
بيع البراءة	صورته أن يشترط البائع على المشتري التزام كل عيب يجده. قال أبو حنيفة يجوز البيع بالبراءة من كل عيب سواء علمه البائع أو لم يعلمه سمّاه أو لم يسمه. وقال الشافعي: لا يبرأ البائع إلا من عيب يريه للمشتري وبه قال الثوري ومالك.	
الجوائح	اختلف العلماء في وضع الجوائح في الثمار، فقال بالقضاء بها مالك وأصحابه، ومنعها أبو حنيفة والثوري والشافعي في قوله الجديد والليث.	(حديث جابر أن رسول الله ﷺ قال من باع ثمرا فأصابته جائحة فلا يأخذ من أخيه شيئاً على ماذا يأخذ أحدكم مال أخيه) خرجه مسلم عن جابر.
		تعارض الآثار فيها، وقال من منع الجائحة يشبه أن يكون الأمر بها إنما ورد قبل النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها. وقال من أجازها في حديث أبي سعيد يمكن أن يكون البائع

		(حديث أبي سعيد الخدري قال أجيح رجل في ثمار ابتاعها وكثر دينه فقال رسول الله ﷺ تصدقوا عليه فتصدق عليه فلم يبلغ وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك) قالوا فلم يحكم بالجائحة).	عديا فلم يقض عليه بجائحة، قلت: القضاء يحكم أو يرجع لسياسة شركة التأمين!
ما أصاب من صنع الآدميين جائحة	بعض من أصحاب مالك لم يره جائحة. والذين رأوه جائحة بعضهم رأى منه ما كان غالبا كالجيش ولم ير ما كان مثل السرقة، وبعضهم جعل كل ما يصيب الثمرة من جهة الآدميين جائحة.	(قوله عليه الصلاة والسلام أرأيت إن منع الله الثمرة...).	
حكم بيع النخيل وفيها الثمر	جمهور الفقهاء على أن من باع نخلا فيها ثمر قبل أن يؤبر فإن الثمر للمشتري، وإذا كان البيع بعد الإبرار فالثمر للبائع إلا أن يشترطه المبتاع، والثمار كلها في هذا المعنى، وقال أبو حنيفة وأصحابه هي للبائع قبل الإبرار وبعده.	(حديث ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال من باع نخلا قد أبرت فثمرها للبائع إلا أن يشترطه المبتاع).	سبب الخلاف في هذه المسألة بين أبي حنيفة والشافعي ومالك ومن قال بقولهم معارضة دليل الخطاب لدليل مفهوم الأخرى والأولى وهو الذي يسمى فحوى الخطاب، أي إذا وجبت للبائع بعد الإبرار فهي أخرى أن تجب له قبل الإبرار.

٢٩. ك تاب الصرف

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة	أجمع العلماء على أن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة لا يجوز إلا مثلاً بمثل يدا بيد، إلا ما روي عن ابن عباس.	(...) ابن عباس روى عن أسامة بن زيد عن النبي ﷺ أنه قال لا ربا إلا في النسيئة) وهو حديث صحيح. (...) مالك عن نافع عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: (لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا الفضة بالفضة إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز).	لكن يحتل أن يريد بقوله لا ربا إلا في النسيئة من جهة أن الواقع في الأكثر وإذا كان هذا محتملاً والأول نص وجب تأويله على الجهة التي يصح الجمع بينهما.
السيف والمصحف المحلى يباع بالفضة وفيه حلية فضة أو بالذهب وفيه حلية ذهب.	قال الشافعي: لا يجوز ذلك لجهل المائلة المشترطة. وقال مالك: إن كان قيمة ما فيه من الذهب أو الفضة الثلث فأقل جاز. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا بأس ببيع السيف المحلى بالفضة إذا كانت الفضة أكثر من الفضة التي في السيف		

٣٠- ك تاب السلم

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
السلم (السلف)	أجمعوا على جوازه في كل ما يكال أو يوزن، واتفقوا على امتناعه فيما لا يثبت في الذمة وهو الدور والعقار، وأما سائر ذلك من العروض والحيوان فاختلفوا فيها: فمنع ذلك داود وطائفة من أهل الظاهر، والجمهور على أنه جائز في العروض التي تنضبط بالصفة والعدد. واختلفوا من ذلك فيما ينضبط مما لا ينضبط.	(حديث ابن عباس المشهور قال: قدم النبي ﷺ المدينة وهم يسلمون في التمر الستين والثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أسلف فليسلف في ثمن معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم...).	
		(عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمره أن يجهز جيشا فنفتد الإبل فأمره أن يأخذ على قلاص الصدقة فأخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة)	
		(ابن عمر أن النبي ﷺ قال: لا تسلموا في النخل حتى يبدو صلاحها)	

	(الحديث ... أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري).	قال مالك: ذلك جائز في السلم وفي البيع بشرط النقد وإلا خيف أن يكون من باب الربا، كأنه إنما صدقه في الكيل لمكان أنه أنظره بالثمن، وقال أبو حنيفة والشافعي والثوري والأوزاعي والليث: لا يجوز ذلك حتى يكيله البائع للمشتري مرة ثانية بعد أن كاله لنفسه.	أخبر البائع المشتري بكيل الطعام هل للمشتري أن يقبضه منه دون أن يكيله وأن يعمل في ذلك على تصديقه؟
--	---	--	---

٣١. ك تاب بيع الخيار

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
هل يجوز أم لا؟	جواز الخيار عند الجمهور إلا الثوري وابن أبي شبرمة وطائفة من أهل الظاهر.	(حديث حبان بن منقذ ... ولك الخيار ثلاثاً). (وما روي في حديث ابن عمر البيعان بالخيار ما لم يفترقا إلا بيع الخيار).	عمدة من منعه أنه غرر، وأن الأصل هو اللزوم في البيع إلا أن يقوم دليل على جواز البيع على الخيار من كتاب الله أو سنة ثابتة أو إجماع. قالوا: وحديث حبان إما أنه ليس بصحيح وإما أنه خاص. قلت: عرف.
أجل الخيار	قال الشافعي وأبو حنيفة: أجل الخيار ثلاثة أيام لا يجوز أكثر من ذلك، وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن: يجوز الخيار لأي مدة اشترطت، وبه قال داود.	(عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال لمنقذ وكان يخذع في البيع إذا نظير فقل لا خلافة وأنت بالخيار ثلاثاً).	قلت: عرف.
هل يورث خيار المبيع أم لا؟	مالك والشافعي وأصحابهما قالوا: يورث، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يبطل الخيار بموت من له الخيار.		قلت: عرف.

قلت: عرف.	اتفقوا على صحة خيار المتبايعين، واختلفوا في اشتراط خيار الأجنبي. فقال مالك وأبو حنيفة: يجوز ذلك والبيع صحيح، وقال الشافعي: لا يجوز إلا أن يوكله، وهو قول أحمد.	من يصح خياره؟
-----------	--	---------------

٣٢. ك تاب بيع المرابحة

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
أنواع البيع	البيع صنفان مساومة ومرايحة، والمرايحة هي أن يذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة ويشترط عليه ربحا ما للدينار أو الدرهم.		
ما يعد من رأس المال الذي يجوز أن ينسب إليه الربح	مالك: الذي يجعل له حظا من الربح هو ما كان مؤثرا في عين السلعة مثل الخياطة والصبغ، والذي لا يجعل له حظا من الربح ما لا يمكن البائع أن يتولاه بنفسه كحمل المتاع من بلد إلى بلد وكراء البيوت التي توضع بها، وما يمكن أن يتولاه صاحب السلعة بنفسه كالسمرة والطبي والشد. أبو حنيفة: بل يحمل على ثمن السلعة كل ما نابه عليها. أبو ثور: لا يجوز	قلت: يرجع لعرف التجارة.	

		المرابحة إلا بالثمن الذي اشترى به السلعة فقط.	
حجة من أوجب البيع بعد الخط أن المشتري إنما أرباحه على ما ابتاع به السلعة لا غير ذلك، فلما ظهر خلاف ما قال وجب أن يرجع إلى الذي ظهر. وحجة من رأى أن الخيار مطلقا تشبيه الكذب في هذه المسألة بالعيب، أعني أنه كما يوجب العيب الخيار كذلك يوجب الكذب.		مالك وأبو حنيفة: المشتري بالخيار على خلاف في الإطلاق والتقييد. الثوري وابن أبي ليلى وأحمد: يبقى البيع لازما لهما بعد حط الزيادة.	من ابتاع سلعة مرابحة على ثمن ثم ظهر أن الثمن كان أقل والسلعة قائمة.

٣٣. ك تاب بيع العرية

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
معنى العرية	مالك: هي أن يهب الرجل ثمرة نخلات له لرجل بعينه فيجوز للمعري شراؤها من المعري له بخرصها تمرا على شرط: أن تزهي، وأن تكون خمسة أوسق فما دون، وأن يعطيه التمر الذي يشتريها به، وأن يكون التمر من صنف تمر العرية، والرخصة فيها إنما هي استئناؤها من المزابنة. والشافعي: الرخصة هي لكل أحد من الناس أراد أن يشتري هذا القدر من الثمر: أعني الخمسة أوسق أو ما دون ذلك بتمر مثلها لضرورة الناس أن يأكلوا رطباً. وأما أحمد بن حنبل، فالعرية عنده هي الهبة والرخصة عنده للموهوب أن يبيعها. وأما أبو حنيفة، فالعرية عنده هي الهبة والرخصة عنده هي الرجوع في الهبة على أن يعطى بدلها تمرا بخرصها	(حديث سهل بن أبي حثمة أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع التمر بالرطب إلا أنه رخص في العرية أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً). (عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أرخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق). (عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها تمرا). مالك: هي أن يهب الرجل ثمرة نخلات له لرجل بعينه فيجوز للمعري شراؤها من المعري له بخرصها تمرا على شرط: أن تزهي، وأن تكون خمسة أوسق فما دون، وأن يعطيه التمر الذي يشتريها به، وأن يكون التمر من صنف تمر العرية، والرخصة فيها إنما هي استئناؤها من المزابنة. والشافعي: الرخصة هي لكل أحد من الناس أراد أن يشتري هذا القدر من الثمر: أعني الخمسة أوسق أو ما دون ذلك بتمر مثلها لضرورة الناس أن يأكلوا رطباً. وأما أحمد بن حنبل، فالعرية عنده هي الهبة والرخصة عنده للموهوب أن يبيعها. وأما أبو حنيفة، فالعرية عنده هي الهبة والرخصة عنده هي الرجوع في الهبة على أن يعطى بدلها تمرا بخرصها	

٣٤. ك تاب الإجازات

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
حكم الإجارة	جائزة عند جميع فقهاء الأمصار والصدر الأول وحكي عن ابن عليه منعه.	قوله تعالى: (إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي هاتين على أن تأجرني...) الآية. قوله: (فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن). (...) استأجر رسول الله ﷺ وأبو بكر رجلا من بني السدیل هاديا خريتا...).	وشبهة من منع ذلك أن المعاوضات إنما يستحق فيها تسليم الثمن بتسليم العين كالحال في الأعيان المحسوسة، والمنافع في الإجازات في وقت العقد معدومة فكان ذلك غررا.
المنفعة الجائزة	اجتمعوا على إبطال إجارة كل منفعة كانت لشيء محرم مثل أجر النوائح وأجر المغنيات، وكذلك كل منفعة كانت فرض عين على الإنسان بالشرع مثل الصلاة وغيرها، واتفقوا على إجارة الدور والدواب والناس على الأفعال		

		المباحة وكذلك الثياب والبسط واختلفوا في إجارة الأرضين وفي إجارة المياه وفي إجارة المؤذن وفي الإجارة على تعليم القرآن وفي إجارة نزو الفحول.	
كراء الأرض	مالك: يجوز بما عدا الطعام. سالم بن عبد الله والشافعي: يجوز كراء الأرض ما لم يكن بجزء مما يخرج منها من الطعام. أحمد والثوري والليث وأبو يوسف ومحمد صاحباً أبي حنيفة وابن أبي ليلى والأوزاعي: يجوز كراؤها بكل شيء. طاوس وأبو بكر بن عبد الرحمن: لا يجوز ذلك بته.	(عن رافع بن خديج أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع. قال حنظلة فسألت رافع بن خديج عن كرائها بالذهب والورق فقال لا بأس به) (عن عطاء عن جابر قال خطبنا رسول الله ﷺ فقال: من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يؤاجرها). (عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ أنه قال إنما يزرع ثلاثة رجل له أرض فيزرعها ورجل منح أرضاً فهو يزرع ما منح ورجل اكترى بذهب أو فضة...).	قالوا لا يجوز أن يتعدى ما في هذا الحديث (الذهب أو الفضة) والأحاديث الأخر مطلقة وهذا مقيد ومن الواجب حمل المطلق على المقيد. قال ابن رشد: ويشبه أن يقال في هذا المعنى في ذلك قصد الفرق بالناس لكثرة وجود الأرض. قلت: وهذه فتوى «مقاصدية» أخرى.
	(...). (عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ أنه قال إنما يزرع ثلاثة رجل له أرض فيزرعها ورجل منح أرضاً فهو يزرع ما منح ورجل اكترى بذهب أو فضة...).	(عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ أنه قال إنما يزرع ثلاثة رجل له أرض فيزرعها ورجل منح أرضاً فهو يزرع ما منح ورجل اكترى بذهب أو فضة...).	
	(...). (عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ أنه قال إنما يزرع ثلاثة رجل له أرض فيزرعها ورجل منح أرضاً فهو يزرع ما منح ورجل اكترى بذهب أو فضة...).	(عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ أنه قال إنما يزرع ثلاثة رجل له أرض فيزرعها ورجل منح أرضاً فهو يزرع ما منح ورجل اكترى بذهب أو فضة...).	

	ما تصنعون بمحافلكم قلنا نؤجرها على الربيع وعلى الأوسق من التمر والشعير فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تفعلوا أزرعوها أو زارعوها أو أمسكوها). (عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ دفع إلى زفر خبير نخل خبير وأرضها على أن يعملوها من أموالهم على نصف ما تخرجه الأرض والثمرة).		
إجارة المؤذن	إن قوما لم يروا في ذلك بأساء وقوما حرموه.	(عن عثمان بن أبي العاص قال قال رسول الله ﷺ اتَّخَذَ مُؤَذِّنًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا...)	قلت: هذه نصيحة نبوية ولا تعني شرعاً لازماً.
الاستئجار على تعليم القرآن	اختلفوا فيه.	(عن خارجة بن الصامت عن عمه قال أقبلنا من عند رسول الله ﷺ فَأَتَيْنَا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَقَالُوا إِنَّكُمْ جِئْتُمْ مِنْ عِنْدِ هَذَا الرَّجُلِ فَهَلْ عِنْدَكُمْ دَوَاءٌ أَوْ رَقِيَّةٌ فَإِنْ عِنْدَنَا مَعْتَوْهَا فِي الْقُبُودِ فَقُلْنَا لَهُمْ نَعَمْ فَجَاءُوا بِهِ فَجَعَلَتْ أَقْرَأَ عَلَيْهِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ غَدُوءَ وَعَشِيَّةَ أَجْمَعَ بَرِيقِي ثُمَّ أَنْفَلَ عَلَيْهِ فَكَأَنَّمَا أَنْشَطَ مِنْ عَقَالٍ	الذين أباحوه قاسوه على سائر الأفعال واحتجوا بما روي عن خارجة وأما الذين كرهوا الجعل على تعليم القرآن فقالوا: هو من باب الجعل على تعليم الصلاة.

	فأعطوني جعلاً فقلت لا حتى أسأل رسول الله ﷺ فقال كل).		
إجارة الفحول	أجاز مالك أن يكري الرجل فحله على أن ينزو أكواما معلومة، ولم يجز ذلك أبو حنيفة ولا الشافعي.	(...) أنه ﷺ نهى عن عسيب الفحل وعن كسب الحجام وعن قفيز الطحان، وهو ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من دفع القمح إلى الطحان بجزء من الدقيق الذي يطحنه).	وحجة من لم يجز ذلك ما جاء من النهي عن عسيب الفحل ومن أجازته شبهه بسائر المنافع وهذا ضعيف.
كسب الحجام	ذهب قوم: كسبه رديء يكره للرجل، وقال آخرون: بل هو مباح، وحرّمه آخرون.	(عن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ من السحت كسب الحجام) (عن أنس بن مالك قال حرم رسول الله ﷺ كسب الحجام) (عن عون بن أبي جحيفة قال اشترى أبي حجاباً فكسر محاجمه فقلت له لم يا أبت كسرتها فقال إن رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الدم) (وعن ابن عباس قال احتجم رسول الله ﷺ وأعطى الحجام أجره) (...) رجل من بني حارثة كان له حجام وسأل رسول الله ﷺ عن ذلك فنهاه ثم عاد فنهاه ثم عاد	

	فنهاه فلم يزل يراجعه حتى قال له رسول الله ﷺ أعلف كسبه ناضحك وأطعمه رقيقك).		
منعه الجمهور لأن الإجارة بيع فامتنع فيها الجهل لمكان الغبن. واحتج الفريق الثاني بقياس الإجارة على القراض والمساقاة والجمهور، على أن القراض والمساقاة مستثنيان بالسنة فلا يقاس عليهما لخروجهما عن الأصول. قلت: على التراضي عرفاً.		ذهب أهل الظاهر وطائفة من السلف إلى جواز ذلك ومنعه الجمهور.	إجارات المجهولات مثل أن يعطي الرجل حماره لمن يسقي عليه أو يحتطب عليه بنصف ما يعود عليه
وسبب الخلاف اعتبار الجهل الواقع في هذه الأشياء هل هو من الغرر المعفو عنه أو المنهي عنه.		قال مالك: يجوز إذا حدد زمان الإيجار، وقال الشافعي لا يجوز.	حكم إذا لم يحدد أول الزمان أو حدده ولم يكن عقب العقد
وسبب الخلاف اعتبار الجهل الواقع في هذه الأشياء هل هو من الغرر المعفو عنه أو المنهي عنه.		مالك: السنين الكثيرة. الشافعي: لا يجوز ذلك لأكثر من عام واحد.	مقدار الزمان
سبب الخلاف هل هي إجارة مجهولة أم ليست بمجهولة؟		منع الشافعي ذلك على الإطلاق، وأجاز ذلك مالك على الإطلاق.	استتجار الأجير بطعامه وكسوته
مالك رأى أن الثمن إنما يستحق منه بقدر ما يقبض من العوض، والشافعي كأنه رأى أن تأخره من باب الدين بالدين.		عند مالك وأبي حنيفة أن الثمن إنما يلزم جزء فجزء بحسب ما يقبض من المنافع، وقال الشافعي	متى يلزم المكري الدفع

		يجب عليه الثمن بنفس العقد.	
		أجازته مالك والشافعي وجماعة قياسا على البيع، ومنع ذلك أبو حنيفة وأصحابه.	فيمن اكترى دابة أو دارا وما أشبه ذلك، هل له أن يكرى ذلك بأكثر مما اكتراه؟
	قوله تعالى: (أوفوا بالعقود).	مالك والشافعي وسفيان الثوري: لا يفسخ إلا بما تنفسخ به العقود اللازمة من وجود العيب بها أو ذهاب محل استيفاء المنفعة. أبو حنيفة: يجوز فسخ عقد الإجارة للعذر الطارئ على المستأجر.	فسخ في عقد الإجارة
عمدة من لم يقل بالفسخ أنه عقد معاوضة فلم يفسخ بموت أحد المتعاقدين أصله البيع، وعمدة الحنفية أن الموت نقله من ملك إلى ملك وربما شبهوا الإجارة بالنكاح إذ كان كلاهما استيفاء منافع.		مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور: لا يفسخ ويورث، وقال أبو حنيفة والثوري والليث: يفسخ.	موت أحد المتعاقدين
عمدة الشافعي أنه تعدى على المنفعة فلزمه أجره المثل، أصله التعدي على سائر المنافع. وأما مالك فكأنه لما حبس الدابة عن أسواقها رأى أنه قد تعدى عليها فيها نفسها فشبهه بالغاصب وفيه ضعف. وأما		قال الشافعي وأحمد: عليه الكراء الذي التزمه إلى المسافة المشترطة، ومثل كراء المسافة التي تعدى فيها، وقال مالك: رب الدابة بالخيار في أن يأخذ كراء دابته في المسافة التي	فيمن اكترى دابة إلى موضع ما فتعدى بها إلى موضع زائد.

مذهب أبي حنيفة فبعيد جدًا عما تقتضيه الأصول الشرعية. قلت: العرف يحكم هنا.		تعدى فيها أو يضمن له قيمة الدابة، وقال أبو حنيفة: لا كراء عليه في المسافة المتعداة ولا خلاف أنها إذا تلفت في المسافة المتعداة أنه ضامن لها.	
عمدة من لم ير الضمان عليهم أنه شبه الصانع بالمودع عنده والشريك والوكيل وأجير الغنم، ومن ضمنه فلا دليل له إلا النظر إلى المصلحة وسد الذريعة. قلت: العرف يحكم هنا.		لا خلاف عندهم أن الأجير ليس بضامن لما هلك عنده مما استؤجر عليه إلا أن يتعدى. وأما تضمين الصانع ما ادعوا هلاكه من المصنوعات المدفوعة إليهم، فقال مالك وابن أبي ليلى وأبو يوسف: يضمنون ما هلك عندهم، وقال أبو حنيفة: لا يضمن إلا من عمل بأجر، وتضمن الصانع قال علي وعمر.	ضمان الصانع
		إذا أخطأ في فعله وكان من أهل المعرفة فلا شيء عليه في النفس، والدية على العاقلة فيما فوق الثلث وفي ماله فيما دون الثلث، وإن لم يكن من أهل المعرفة فعليه الضرب والسجن والدية، قيل في ماله، وقيل على العاقلة.	الطبيب يموت العليل من معالجته
سبب الخلاف من المدعي منهما على صاحبه ومن المدعى عليه.		قال أبو حنيفة: القول قول رب المصنوع، وقال مالك وابن أبي ليلى: القول قول الصانع.	اختلف الصانع ورب المصنوع في صفة الصنعة

٣٥. ك تاب الجعل

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
ما الجعل؟	الجعل هو الإجارة على منفعة مظنون حصولها، مثل مشاركة الطبيب على البرء والمعلم على الحذاق.		
حكمه	مالك: يجوز ذلك في اليسير على ألا يضرب لذلك أجلا وأن يكون الثمن معلوما، وقال أبو حنيفة لا يجوز.	قوله تعالى: (ولمن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم). وعمدة من منعه الغرر الذي فيه قياسا على سائر الإجازات. قلت: يرجع للعرف.	
المغارسة	عند مالك أن يعطي الرجل أرضه لرجل على أن يغرس فيه عددًا من الشمار معلوما، فإذا استحق الثمر كان للغارس جزء الأرض.		

٣٦. ك تاب القراض

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
صفته وحكمه	أجمعوا على أن صفته أن يعطي الرجل الرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، وأن هذا مستثنى من الإجارة المجهولة، وأن الرخصة في ذلك إنما هي لموضع الرفق بالناس وأنه لا ضمان على العامل فيما تلف من رأس المال إذا لم يتعد.	كان في الجاهلية فأقره الإسلام.	
محله	جائز بالدنانير والدرهم، واختلفوا في العروض، فجمهور فقهاء الأمصار على أنه لا يجوز القراض بالعروض، وجوزه ابن أبي ليلى.	حجة الجمهور أن رأس المال إذا كان عروضاً كان غرراً، لأنه يقبض العرض وهو يساوي قيمة ما، ويرده وهو يساوي قيمة غيرها، فيكون رأس المال والربح مجهولاً.	
القراض بالنقد من الذهب والفضة	اختلف قول مالك، وبالمع قال الشافعي والكوفي.	من منع القراض بالنقد شبهها بالعروض، ومن أجازها شبهها بالدرهم والدنانير لقلة اختلاف أسواقها.	

مالك رأى أنه ازداد على العامل كلفة وهو ما كلفه من قبضه، وهذا على أصله أن من اشترط منفعة زائدة في القراض أنه فاسد، والشافعي قال: لأنه وكله على القبض.		لم يميز ذلك مالك وأصحابه، وأجاز ذلك الشافعي والكوفي.	فيمن أمر رجلاً أن يقبض ديناً له على رجل آخر ويعمل فيه على جهة القراض
		لا خلاف بين العلماء أنه لا يجوز لأنه يصير ذلك الذي انعقد عليه القراض مجهولاً.	إذا اشترط أحدهما لنفسه من الربح شيئاً
الشافعي رأى أنه غرر		قال مالك يجوز، وقال الشافعي لا يجوز، وقال أبو حنيفة هو قرض لا قراض.	إذا شرط العامل الربح كله له
		قال مالك لا يجوز القراض وهو فاسد، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة وأصحابه: القراض جائز والشرط باطل.	إذا شرط رب المال الضمان على العامل
قالوا لا يجوز ذلك لأنه من باب التضييق على المقارض.		مالك والشافعي: لا يجوز، وقال أبو حنيفة يلزمه ما اشترط عليه.	تعيين صنف ما من الناس يتجر معهم أو جنس من السلع
		أجمع العلماء على أن اللزوم ليس من موجبات عقد القراض، وأن لكل واحد منهما فسخه ما لم يشرع العامل في القراض.	موجبات العقد

		مالك: هو لازم وهو عقد يورث، وقال الشافعي وأبو حنيفة: لكل واحد منهم الفسخ إذا شاء وليس هو عقد يورث.	إذا مات العامل
وحجة من أجازته أن عليه العمل في الصدر الأول. قلت: حسب العرف.		قال الشافعي: لا إلا أن يأذن رب المال. وقال قوم: له نفقته وبه قال إبراهيم النخعي والحسن. وقال آخرون: له النفقة في السفر وليس في الحضر، وبه قال مالك وأبو حنيفة والثوري وجمهور العلماء، وقال الثوري ينفق ذاهبا ولا ينفق راجعا، وقال الليث: يتغدى في المصر ولا يتعشى، وروي عن الشافعي أن له نفقته في المرض.	هل للعامل نفقته من المال المقارض عليه أم لا؟
		قال مالك: ذلك لا يجوز، وقال الشافعي وأبو حنيفة: ذلك جائز، ويكون الربح بينهما على شرطهما. والجميع متفقون على أن العامل إنما يجب له أن يتصرف في عقد القراض ما يتصرف فيه الناس غالبا.	في العامل يستدين مالا فيتجر به مع مال القراض
		اتفقوا على فسخه ورد المال إلى صاحبه.	حكم القراض الفاسد

اخـتـلاف المتقارضين	قال مالك: القول قول العامل لأنه عنده مؤتمن، وقال أبو حنيفة: القول قول رب المال، وبه قال الثوري. وقال الشافعي يتحالفان ويتفاسخان.	النص بوجوب اليمين على المدعى عليه.	سبب اختلاف مالك وأبي حنيفة اختلافهم في سبب ورود النص: هل ذلك لأنه مدعى عليه أو لأنه في الأغلب أقوى شبهة؟ فمن قال لأنه مدعى عليه قال: إن القول قول رب المال، ومن قال لأنه أقواهما شبهة في الأغلب قال: إن القول قول العامل لأنه عنده مؤتمن. وأما الشافعي فقاس اختلافهما على اختلاف المتبايعين في ثمن السلعة.
----------------------------	---	---	---

٣٧. ك تاب المساقاة

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
جواز المساقاة	جوازها عليه جمهور العلماء، وهي عندهم مستثناة بالسنة من الإجارة المجهولة، وقال أبو حنيفة: لا تجوز المساقاة أصلاً.	(حديث ابن عمر الثابت أن رسول الله ﷺ دفع إلى زفر خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعملوها من أموالهم ولرسول الله ﷺ شطر ثمرها) خرجه البخاري ومسلم. (وقد روي في حديث عبد الله بن رواحة أنه كان يقول لهم عند الخرص إن شئتم فلكم وتضمنون نصيب المسلمين وإن شئتم فلي وأضمن نصيبكم). (وحديث رافع وغيره من النهي عن كراء الأرض بما يخرج منها).	أما أبو حنيفة ومن قال بقوله فعمدتهم مخالفة هذا الأثر للأصول، واستدلوا على مخالفته للأصول بما روي في حديث عبد الله بن رواحة، وهذا حرام بإجماع، ومما يدل على نسخ هذا الحديث أو أنه خاص باليهود.
محل المساقاة	قال داود: لا تكون المساقاة إلا في النخيل فقط، وقال الشافعي: في النخل والكرم (...)، وإن كان ذلك في الزكاة.	(جاء في حديث عتاب بن أسيد الحكم بالخرص في النخل والكرم (...))، وإن كان ذلك في الزكاة.	عمدة من قصره على النخل أنها رخصة. وأما مالك فرأى أنها رخصة ينقذ فيها سبب عام فوجب تعدية ذلك إلى الغير.

	وقال مالك: تجوز في كل أصل ثابت كالرمان والتين ولا تجوز في شيء من البقول.	وأما داود فهو يمنع القياس على الجملة. وأما الشافعي فإنها أجازها في الكرم من قبل أن الحكم في المساقاة هو بالحرص وقد جاء حديث عتاب بن أسيد في الزكاة، فكأنه قاس المساقاة في ذلك على الزكاة.
الذي يجب على العامل	أجمعوا على السقي والإبار، واختلفوا في الجذاذ وتنقية العين. أما الجذاذ مثلاً فقال مالك والشافعي هو على العامل، إلا أن مالكا قال: إن اشترطه العامل على رب المال جاز، وقال الشافعي: لا يجوز شرطه وتنفسخ المساقاة إن وقع.	قلت: يرجع للعرف.
الوقت المشترط في جواز عقدتها	ذهب الجمهور من القائلين بالمساقاة على أنه لا يجوز بعد بدو الصلاح، وقال سحنون من أصحاب مالك لا بأس بذلك.	عمدة الجمهور أن مساقاة ما بدا صلاحه من الثمر ليس فيه عمل ولا ضرورة داعية إلى المساقاة إذ كان يجوز بيعه في ذلك الوقت.

٣٨. ك تاب الشر ك ة

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
جواز الشركة	اتفق المسلمون على أن الشركة تجوز في الصنف الواحد من العين أعني الدينار والدراهم، واختلفوا في الشركة بالعرضين المختلفين وبالعيون المختلفة مثل الشركة بالدينار من أحدهما والدراهم من الآخر، وقال الشافعي: لا تصح الشركة حتى يخلط مالها يخلط لا يتميز به مال أحدهما من مال الآخر، وقال أبو حنيفة: تصح الشركة وإن كان مال كل واحد منهما بيده.		قال ابن رشد: الفقه أن بالاختلاط يكون عمل الشريكين أفضل وأتم، لأن النصح يوجد منه لشريكه كما يوجد لنفسه.
وجه اقتسامها الربح	اتفقوا على أنه إن كان أصل مال الشركة متساويين كان الربح بينهما نصفين، واختلفوا هل يجوز أن يختلف رءوس أموالها ويستويان في		عمدة من منع ذلك أنه شبهه بأنه لو اشترط أحدهما جزءاً من الخسران لم يجز، وكذلك إذا اشترط جزءاً من الربح خارجاً عن ماله. وعمدة أهل العراق تشبيه الشركة بالقراض وذلك أنه

		الربح: فقال مالك والشافعي؟ ذلك لا يجوز وقال أهل العراق يجوز ذلك.	جاز في القراض أن يكون للعامل من الربح ما اصطلاحا عليه، بأن يجعل للعمل جزءاً من المال. قلت: العبرة بالتراضي على الشروط أيًا كانت.
شركة المفاوضة		معنى شركة المفاوضة أن يفوض كل واحد من الشريكين إلى صاحبه التصرف في ماله مع غيبته وحضوره، فاتفق مالك وأبو حنيفة بالجملة على جوازها وإن كانا يختلفوا في بعض شروطها، وقال الشافعي: لا تجوز	وعمدة الشافعي أن الأرباح فروع ولا يجوز أن تكون الفروع مشتركة إلا باشتراك أصولها.
شركة الأبدان	أبي حنيفة والمالكية: جائزة، ومنع منها الشافعي.	(...) ما روي من أن ابن مسعود شارك سعدا يوم بدر فأصاب سعد فرسين ولم يصب ابن مسعود شيئا فلم ينكر النبي ﷺ عليهما).	وعمدة الشافعية أن الشركة إنما تختص بالأموال لا بالأعمال لأن ذلك لا ينضبط فهو غرر عندهم إذ كان عمل كل واحد منهما مجهولاً عند صاحبه، وعمدة المالكية اشتراك الغانمين في الغنيمة.
أحكام الشركة الصحيحة		هي من العقود الجائزة لا من العقود اللازمة: أي لأحد الشريكين أن ينفصل من الشركة متى شاء، وهي عقد موروث، ونفقتها وكسوتها من	قلت: العبرة بالتراضي على الشروط أيًا كانت ما لم تكن إثماً.

		مال الشركة إذا تقاربا في العيال ولم يخرجوا عن نفقة مثلها، ويجوز لأحد الشريكين أن يضع وأن يقارض وأن يودع إذا دعت إلى ذلك ضرورة، ولا يجوز له أن يهب شيئاً من مال الشركة، ولا أن يتصرف فيه إلا تصرفاً يرى أنه نظرهما، وأما من قصر في شيء أو تعدى فهو ضامن ولا يضمن أحد الشريكين ما ذهب من مال التجارة.	
--	--	---	--

٣٩- ك تاب الشفعة

(تعريف: الشفعة هي تملك العقار المبيع من مشتريه بما قام عليه من الثمن والمؤن رضي أم أبى. فإذا اشترك اثنان في دار فباع أحدهما حصته لثالث، كان للثاني الحق في أخذها من ذلك الشخص الثالث بما دفع فيها من الثمن، مضافاً إليه ما استتبعه شراؤها إياها من نفقات ضرورية) «من أحكام المعاملات الإسلامية للشيخ علي الخفيف».

المسألة	الآراء	الدليل (من النصوص)	سبب الخلاف
الشافع	ذهب مالك والشافعي وأهل المدينة إلى أنه لا شفعة إلا للشريك ما لم يقاسم، وقال أهل العراق: الشفعة مرتبة للشريك ثم للجار.	(مرسل مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب ... أن رسول الله ﷺ قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء فإذا وقعت الحدود فلا شفعة).	
المشروع فيه	اتفق المسلمون على أن الشفعة واجبة في الدور والعقار والأرضين كلها، واختلفوا فيما سوى ذلك.	(قوله عليه الصلاة والسلام الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة). (... الترمذي عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال الشريك شفيع في كل شيء).	كأنه عليه الصلاة والسلام قال: الشفعة فيما تمكن فيه القسمة ما دام لم يقسم، وهذا استدلال بدليل الخطاب على أنه لا شفعة فيما قسم وقد أجمع عليه في هذا الموضع فقهاء الأمصار مع اختلافهم في صحة الاستدلال به. وأما عمدة من أجازها في كل شيء فما خرجه الترمذي عن ابن عباس.

		بماذا يأخذ الشفيح؟ اتفقوا على أنه يأخذ في البيع بالثمن إن كان حالا واختلفوا إذا كان البيع إلى أجل، فقال مالك: يأخذه بذلك الأجل أو يأتي بضامن، وقال الشافعي: الشفيح مخير فإن عجل تعجلت الشفعة وإلا تتأخر إلى وقت الأجل، وقال الثوري لا يأخذها إلا بالنقد.	
		كم يأخذ؟ إن كان الشفيح واحداً والمشفوع عليه واحداً فلا خلاف في أن الواجب على الشفيح أن يأخذ الكل أو يدع، وأما إن كان المشفوع عليه واحداً والشفعاء أكثر من واحد فلا يمتنع أن يأخذ قسمة المشفوع فيه بينهم.	
عمدة المدنيين أن الشفعة حق يستفاد وجوبه بالملك المتقدم، فوجب أن يتوزع على مقدار الأصل، وعمدة الحنفية أن وجوب الشفعة إنما يلزم بنفس الملك فيستوفي ذلك أهل الحنابلة المختلفة لاستوائهم في نفس الملك.		مالك والشافعي وجمهور أهل المدينة يقولون: إن المشفوع فيه يقتسمونه بينهم على قدر حصصهم، فمن كان نصيبه من أصل المال الثلث مثلاً أخذ من الشقص بثلث الثمن. وقال الكوفيون: هي على عدد الرءوس على السواء.	كيف يوزع المشفوع فيه؟

		اتفقوا على أن من شرط الأخذ بالشفعة أن تكون الشركة متقدمة على البيع.	شرط الأخذ بالشفعة
	(... عن النبي ﷺ من حديث جابر أنه قال الجار أحق بصقبه - أو قال بشفعته - ينتظر بها إذا كان غائبًا).	أجمع العلماء على أن الغائب على شفعته ما لم يعلم ببيع شريكه، واختلفوا إذا علم وهو غائب: فقال قوم تسقط شفعته وقال قوم لا تسقط، وهو مذهب مالك.	الغائب
	(روى الشافعي أنه عليه الصلاة والسلام قال: الشفعة كحل العقال ... وقد روى الشافعي أن أمدّها ثلاثة أيام).	قال الشافعي وأبو حنيفة: هي واجبة له على الفور بشرط العلم وإمكان الطلب، فإن علم وأمكن الطلب ولم يطلب بطلت شفعته، إلا أن أبا حنيفة قال: إن أشهد بالأخذ لم تبطل وإن تراخى. وأما مالك فليست عنده على الفور بل وقت وجوبها متسع.	وقت وجوب الشفعة للحاضر
		ذهب الكوفيون إلى أنه لا يورث كما أنه لا يباع، وذهب مالك والشافعي وأهل الحجاز إلى أنها موروثه قياساً على الأموال.	ميراث حق الشفعة